## إثبات السلف لمعاني الصفات

## محمد محمود على شحاتة

إذا كان السلف مجمعين على إثبات الصفات الواردة في الكتاب والسنة، فإن هذه الصفات لها معانٍ تتبادر إلى ذهن المتكلم بها؛ ضرورة أن الألفاظ موضوعة لمعانٍ، وأن الأصل على ظاهره، وأن دعوى استحالته ووجوب صرفه عن ظاهره هي دعوى على خلاف الأصل، ولابد لها من دليل يدل عليها.

والسلف متفقون على إجراء النصوص على ظاهرها، وأن ظاهرها هو المعاني اللائقة بالله تعالى، لا ما قام بنفوس المشبهة أو المعطلة.

وإنما دعى إلى البحث والنظر في إثبات السلف للمعاني: ما أشاعه كثير من المتكلمين من أن مذهب السلف التفويض، ويريدون بذلك أنهم يفوضون معاني الصفات، ويؤمنون بألفاظ مجردة، وأنهم متفقون مع الخلف على استحالة الظاهر، ووجوب نفيه، لكنهم لم يبينوا معاني لائقة تحمل عليها الألفاظ، أي لم يؤولوها تأويلاً تفصيلياً كما فعل الخلف<sup>(1)</sup>.

ومن نظر في كلام السلف علم أنهم بريئون من هذا التفويض، مصرحون بإثبات المعاني.

## وبيان ذلك من وجوه:

الوجه الأول: أنه ليس في كلام السلف ما زعمه هؤلاء من وجوب صرف اللفظ عن ظاهره، واعتقاد تنزيه الله تعالى عن هذا الظاهر، بل المنقول عنهم بخلاف ذلك، كما تقدم.

الوجه الثاني: أن كثيراً من أئمة السلف صرحوا بإثبات معاني الصفات، على ما تفهمه العرب من لغتها، كما هو مصرح به في كلام أبي عبيد القاسم بن سلام، وابن قتيبة، والدارمي،

<sup>(1)</sup> انظر: إلجام العوام، ص99، أساس التقديس، ص137، إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، لبدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الحموي الشافعي، ت: وهبي سليمان غاوجي الألباني، (دار السلام للطباعة والنشر، مصر، الأولى 1410هـ 1990م) ص54، شرح البيجوري على الجوهرة، ص91.

وابن خزيمة، والأشعري، وابن منده، وأبي عثمان الصابوني، وابن عبد البر(1).

ومن ذلك قول ابن قتيبة (ت276هـ) رحمه الله: "الواجب علينا أن ننتهي في صفات الله إلى حيث انتهى في صفات الله عما الله عليه وسلم، ولا نزيل اللفظ عما تعرفه العرب، وتضعه عليه، ونمسك عما سوى ذلك" (2).

وقال الدارمي (ت280هـ) رحمه الله: " ولا يجوز الكلام في آيات الصفات وأحاديث الإثبات لها ونفي المثلية عنها، والإيمان بما إلا بما يعرف من اللغة العربية على سياق الكلام وملازمته، والله أعلم "(3).

وقال أبو الحسن الأشعري (ت324هـ) رحمه الله: " وإذا كان الله عز وجل إنما خاطب العرب بلغتها وما يجري مفهوماً في كلامها ومعقولاً في خطابها، وكان لا يجوز في خطاب أهل اللسان أن يقول القائل: فعلت بيدي، ويعني النعمة، بطل أن يكون معنى قوله تعالى: (بيديّ) النعمة "(4).

الوجه الثالث: أن كثيراً منهم صرحوا بأن الصفات ثابتة لله على الحقيقة لا على المجاز، كما هو في كلام الأشعري، والحافظ أبي محمد الكرجي القصاب، وابن عبد البر، وكما في

<sup>(1)</sup> انظر: غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، ت: د. محمد عبد المعيد خان، ط. دار الكتاب العربي، بيروت، الأولى 1396هـ، (9/2)، الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت: محمد زاهد الكوثري، ط. المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ص 30، نقض الدارمي على المريسي، ت: منصور بن عبد العزيز السماري، ط. أضواء السلف، الرياض، الأولى 1419هـ-1999م، ص 123، 157، الرد على الجهمية، لعثمان بن سعيد الدارمي السجستاني، ت: بدر بن عبد الله البدر، ط. دار ابن الأثير، الكويت، الثانية 1416هـ 1995م، ص 79، 80، التوحيد، لابن خزيمة (1981، 256، 289)، الإبانة، للأشعري، الثانية 1416هـ أحمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه، ت: د. علي بن محمد بن الصابوني، ص 160 الإسلامية، المدينة المنورة، الأولى 1413هـ، (7/3)، عقيدة السلف وأصحاب الحديث، للصابوني، ص 160 166، التمهيد (129/7).

<sup>(2)</sup> الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة، ص 30.

<sup>(3)</sup> نقض الدارمي على المريسي، ص 123، ت: منصور السماري.

<sup>(4)</sup> الإبانة، للأشعري، ت: د. فوقية حسين محمود، ص126.

الاعتقاد القادري الذي أقره الأئمة<sup>(1)</sup>.

والتفويض إنما يقوم على المجاز الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره.

ومن ذلك قول أبي الحسن الأشعري (ت324هـ) رحمه الله: " فإن قال قائل: ما أنكرتم أن يكون قوله تعالى: (مما عملت أيدينا) ، وقوله تعالى: (لما خلقت بيدي ) على المجاز؟

قيل له: حكم كلام الله تعالى أن يكون على ظاهره وحقيقته، ولا يخرج الشيء عن ظاهره إلى المجاز إلا بحجة.

ألا ترون أنه إذا كان ظاهر الكلام العموم، فإذا ورد بلفظ العموم والمراد به الخصوص، فليس هو على حقيقة الظاهر، وليس يجوز أن يعدل بما ظاهره العموم عن العموم بغير حجة، كذلك قوله تعالى: ( لما خلقت بيدي ) على ظاهره أو حقيقته من إثبات اليدين، ولا يجوز أن يعدل به عن ظاهر اليدين إلى ما ادعاه خصومنا إلا بحجة"(2).

وقال ابن عبد البر رحمه الله: "أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك ولا يحدون فيه صفة محصورة. وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقر بها مشبه، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود. والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله وهم أئمة الجماعة والحمد لله" (3).

<sup>(1)</sup> ينظر: الإبانة، للأشعري، ص139، سير أعلام النبلاء (213/16) في ترجمة الحافظ الكرجي القصاب (ت بعد 360هـ)، التمهيد لابن عبد البر (145/7)، وجاء في الاعتقاد الذي كتب بحضرة الخليفة القادر بالله أبو العباس أحمد بن إسحاق بن المقتدر رحمه الله (ت422هـ)، وكتب الفقهاء خطوطهم فيه: " وكل صفة وصف بحا نفسه أو وصفه بحا رسوله فهي صفة حقيقية لا مجازية" وينظر تفصيل أمره في: المنتظم لابن الجوزي (109/8)، البداية والنهاية (62/12)، تاريخ الإسلام للذهبي (323/29).

<sup>(2)</sup> الإبانة، للأشعري، ت: د. فوقية حسين محمود، ص139.

<sup>(3)</sup> التمهيد (7/145).

وقال: "ومن حق الكلام أن يحمل على حقيقته حتى تتفق الأمة أنه أريد به المجاز؛ إذ لا سبيل إلى اتباع ما أنزل إلينا من ربنا إلا على ذلك، وإنما يوجه كلام الله عز وجل إلى الأشهر والأظهر من وجوهه، ما لم يمنع من ذلك ما يجب له التسليم. ولو ساغ ادعاء المجاز لكل مدع ما ثبت شيء من العبارات. وجل الله عز وجل عن أن يخاطب إلا بما تفهمه العرب في معهود مخاطباتها مما يصح معناه عند السامعين. والاستواء معلوم في اللغة ومفهوم، وهو العلو والارتفاع على الشيء والاستقرار والتمكن فيه" (1).

الوجه الرابع: أنهم صرحوا بإثبات الصفات ونفي الكيف، كقولهم: أمروها بلاكيف، وهذا مروي عن سفيان الثوري، والأوزاعي، والليث بن سعد، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك(2)، وغيرهم، وهذا يدل على إثبات المعنى؛ إذْ ما لا يعلم معناه، لا يحتاج إلى نفي الكيف عنه.

الوجه الخامس: أن أئمة السلف فسروا من الصفات ما يحتاج إلى تفسير، كالاستواء، والحنان، والعَجب، والتجلي، والنزول، والأسف. وهذا الوجه كاف في بطلان نسبة التفويض إليهم، فما قالوا: استواء لا نعلمه، كما يدعى من ينسب التفويض إليهم.

ففي تفسير الاستواء: قال البغوي رحمه الله: "(ثم استوى إلى السماء): قال ابن عباس وأكثر مفسري السلف: أي ارتفع إلى السماء"(3).

وقال رحمه الله: " (ثُمُّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ) علا عليه " (4).

وقال الفراء: "وقال ابن عباس: (ثم استوى إلى السماء): صعد" (5).

<sup>(1)</sup> السابق (1/29).

<sup>(2)</sup> أخرج ذلك اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (582/3)،

<sup>(3)</sup> تفسير البغوي (78/1)، ونقله عنه الحافظ في الفتح (417/13)، وقال: "وقال أبو عبيدة والفراء وغيرهما بنحوه".

<sup>(4)</sup> السابق (293/4).

<sup>(5)</sup> معاني القرآن، لأبي زكريا يحبى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، ت: أحمد يوسف النجاتي ومحمد على النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط. الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، الأولى، (21/1)، ورواه عنه البيهقي

وقال البخاري في صحيحه: "وقال مجاهد: استوى: علا على العرش" (1).

وفي تفسير الحنان: قال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام: " وقد روي عن عكرمة أنه قال في قوله عز وجل: (وَحَنَاناً مِّنْ لَّدُنَّا) قال: الرحمة"(2).

وفي تفسير العَجب: قال الإمام ابن جرير الطبري رحمه الله: "قوله: (بل عجبت ويسخرون) اختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء الكوفة: (بل عجبت ويسخرون) بضم التاء من عجبت، بمعنى: بل عظم عندي وكبر اتخاذهم لي شريكاً، وتكذيبهم تنزيلي وهم يسخرون. وقرأ ذلك عامة قراء المدينة والبصرة وبعض قراء الكوفة (بل عجبت) بفتح التاء بمعنى: بل عجبت أنت يا محمد ويسخرون من هذا القرآن" (3).

وفي تفسير التجلي: قال الإمام ابن جرير رحمه الله: "القول في تأويل قوله: (فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا وخر موسى صعقا) قال أبو جعفر: يقول تعالى ذكره: فلما اطّلع الرب للجبل، جعل الله الجبل دكاً، أي: مستوياً بالأرض، وخر موسى صعقاً، أي: مغشياً عليه.

وبنحو ما قلنا في ذلك قال أهل التأويل. ذكر من قال ذلك: ... عن ابن عباس في قول الله: (فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا) قال: ما تجلى منه إلا قدر الخنصر "(4).

وقال الإمام أبو منصور الأزهري (ت370هـ): "وقول الله جل وعز: { فلما تجلى ربه للجبل} (الأعراف: 143) حدثني المنذري، عن أبي بكر الخطابي عن هدبة، عن حماد، عن ثابت، عن أنس، قال: قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم (فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا)

في الأسماء والصفات، ط. مكتبة السوادي، جدة، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1993 م، (310/2)، وأورده الذهبي في العلو، ص 159.

<sup>(1)</sup> صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب وكان عرشه على الماء، وذكر الحافظ ابن حجر في تغليق التعليق (345/5) أن الفريايي رواه عن ورقاء عن ابن أبي نجيح به.

<sup>(2)</sup> غريب الحديث، لأبي عبيد (400/4).

<sup>(3)</sup> تفسير الطبري (22/21).

<sup>(4)</sup> السابق (97/13).

[الأعراف: 143] قال: وضع إبمامه على قريب من طرف أنملة خنصره، فساخ الجبل.

قال حماد: قلت لثابت: تقول هذا؟ فقال: يقوله: رسول الله، ويقوله أنس، وأنا أكتمه!

وقال الزجاج في قوله: (فلما تجلى ربه للجبل) أي ظهر وبان، وهو قول أهل السنة والجماعة" (1).

وفي تفسير النزول: نقل الذهبي رحمه الله: عن أبي جعفر الترمذي<sup>(2)</sup> وقد سأله سائل عن حديث نزول الرب فالنزول كيف هو؟ يبقى فوقه علو؟ فقال: "النزول معقول والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة".

وعلق الذهبي قائلاً: "صدق فقيه بغداد و عالمها في زمانه؛ إذ السؤال عن النزول ما هو؟ عيّ؛ لأنه إنما يكون السؤال عن كلمة غريبة في اللغة، وإلا فالنزول والكلام والسمع والبصر والعلم والإستواء: عبارات جلية واضحة للسامع، فإذا اتصف بما من ليس كمثله شيء، فالصفة تابعة للموصوف، وكيفية ذلك مجهولة عند البشر" (3).

وقال الطبري رحمه الله: " ويهبط كل ليلةٍ إلى السماء الدنيا" (<sup>4)</sup>.

وقال ابن خزيمة رحمه الله: "باب ذكر أخبار ثابتة السند، صحيحة القوام، رواها علماء الحجاز والعراق عن النبي صلى الله عليه وسلم في نزول الرب جل وعلا إلى السماء الدنيا كل ليلة، نشهد شهادة مقر بلسانه، مصدق بقلبه، مستيقن بما في هذه الأخبار من ذكر نزول

<sup>(1)</sup> تهذيب اللغة (11/126).

<sup>(2)</sup> هو محمد بن أحمد بن نصر الترمذي، الإمام، العلامة، شيخ الشافعية بالعراق في وقته، ولد 201هـ، وارتحل، وسكن بغداد، وسمع: يحيى بن بكير، وجماعة، وتفقه بأصحاب الشافعي، وله وجه في المذهب، وحدث عنه: ابن قانع، وأبو القاسم الطبراني، وعدة. توفي سنة 295هـ. انظر: تاريخ بغداد، لأحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، (233/2)، طبقات الفقهاء، لأبي اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، ت: إحسان عباس، ط. دار الرائد العربي، بيروت، الأولى، 1970م، ص105، المنتظم (77/13)، السير (545/13).

<sup>(3)</sup> العلو للعلى الغفار، ص213.

<sup>(4)</sup> التبصير في معالم الدين، ص132.

الرب، من غير أن نصف الكيفية؛ لأن نبينا المصطفى لم يصف لنا كيفية نزول خالقنا إلى سماء الدنيا، وأعلمنا أنه ينزل... وفي هذه الأخبار ما بان وثبت وصح أن الله جل وعلا فوق سماء الدنيا، الذي أخبرنا نبينا صلى الله عليه وسلم أنه ينزل إليه؛ إذ محال في لغة العرب أن يقول: نزل من أسفل إلى أعلى، ومفهوم في الخطاب أن النزول من أعلى إلى أسفل" (1).

وفي تفسير الأسف: قال الإمام وهب بن منبّه الصنعاني (ت110هـ) رحمه الله: " وما لي لا أغضب وقد غضب خالق الأحلام، إن الله تعالى يقول: (فلما آسفونا انتقمنا منهم) يقول: أغضبونا (2).

وقال قتادة بن دعامة السدوسي (ت118هـ) رحمه الله في قوله تعالى: (فلما آسفونا) [الزخرف: 55] قال: "أغضبونا"(3).

وقال عبد الرزاق الصنعاني: "سمعت ابن جريج (ت150هـ) يقول وغضب في شيء فقيل له: أتغضب يا أبا خالد؟ فقال: قد غضب خالق الأحلام إن الله تعالى يقول: (فلما آسفونا) [الزخرف: 55] أغضبونا" (4).

فقد فسر السلف من الصفات ما يحتاج إلى تفسير، فكيف يُدّعى عليهم أنهم قالوا: استواء لا نعلمه ونزول لا نعلمه؟!

الوجه السادس: أن السلف قد يستدلون لصفة، بدليل صفة أخرى، كاستدلال إسحاق بن راهويه على صفة النزول بآيات الجيء والإتيان، وهذا لا يكون إلا مع عقل المعنى<sup>(5)</sup>.

الوجه السابع: أن أئمة السلف يتصرّفون في اللفظ، ولا يقتصرون على ما ورد في النص،

<sup>(1)</sup> التوحيد لابن خزيمة (289/1).

<sup>(2)</sup> أخرجه عبد الرزاق في التفسير (179/3)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (293/40)، وأورده الذهبي في السير (4/7/4).

<sup>(3)</sup> أخرجه عبد الرزاق في التفسير (170/3)، وابن جرير في تفسيره من طريق آخر (622/21).

<sup>(4)</sup> تفسير عبد الرزاق الصنعاني (178/3).

<sup>(5)</sup> ينظر: عقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني، ص 196، وصحح الألباني إسناده في مختصر العلو، ص 193.

كقولهم: مستو على عرشه، عالٍ على خلقه، كما وقع في كلام جماعة منهم كالمزني (ت558هـ)، وأبي عثمان الصابوني (ت449هـ)، ويحيى بن أبي الخير العمراني (ت558هـ)، وعبد القادر الجيلاني (ت561هـ).

وهذا لا يكون إلا مع إدراك المعنى، والتصرف فيه بحسب ما فهم منه، ولهذا منع بعض المتكلمين من التصرف في اللفظ، مراعاة لتفويض المعنى<sup>(2)</sup>.

الوجه الثامن: أن أئمة السلف لم يتوقفوا عن تفسير شيء من القرآن، لا آيات الصفات ولا غيرها، حتى الحروف المقطعة.

قال ابن قتيبة رحمه الله (ت 276هـ) في رده على المفوّضة: "فإنّا لم نر المفسرين توقّفوا عن شيء من القرآن فقالوا: هذا متشابه لا يعلمه إلا الله، بل أمرّوه كلّه على التفسير، حتى فسروا (الحروف المقطّعة) في أوائل السّور، مثل: الر، وحم، وطه، وأشباه ذلك. وسترى ذلك في الحروف المشكلة، إن شاء الله"(3).

وقال ابن تيمية رحمه الله: "فالسلف من الصحابة والتابعين وسائر الأمة قد تكلموا في جميع نصوص القرآن، آيات الصفات وغيرها، وفسروها بما يوافق دلالتها وبيانها، ورووا عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث كثيرة توافق القرآن" (4).

وقد قد قال إمام التفسير مجاهد بن جبر رحمه الله: "عرضتُ المصحفَ على ابن عباس ثلاث عَرْضات، من فاتحته إلى خاتمته، أوقِفه عند كل آية منه وأسألُه عنها" (5).

<sup>(1)</sup> ينظر: شرح السنة، للمزني، ص75، عقيدة السلف وأصحاب الحديث، ص 175، الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، للعمراني (98/1)، الغنية لطالبي طريق الحق، ط. دار إحياء التراث العربي، ص84.

<sup>(2)</sup> ينظر: إلجام العوام عن علم الكلام، ص 65، أساس التقديس، للرازي، ص 140، 141، تعليق الكوثري على الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة، لابن قتيبة، ص 28.

<sup>(3)</sup> تأويل مشكل القرآن، لابن فورك، ص66.

<sup>(4)</sup> مجموع الفتاوي (307/13).

<sup>(5)</sup> أخرجه ابن جرير في تفسيره (90/1)، وأبو عبيد في فضائل القرآن، ص359، والخلال في السنة (223/1).

## ولنذكر شيئاً مما قيل وصح في الحروف المقطعة:

قال ابن عطية (1) رحمه الله في تفسير سورة مريم: "اختلف الناس في الحروف التي في أوائل السور على قولين: فقالت فرقة: هو سر الله في القرآن لا ينبغي أن يعرض له، يؤمن بظاهره ويترك باطنه.

وقال الجمهور: بل ينبغي أن يتكلم فيها، وتطلب معانيها، فإن العرب قد تأتي بالحرف الواحد دالاً على كلمة، وليس في كتاب الله ما لا يفهم.

ثم اختلف هذا الجمهور على أقوال قد استوفينا ذكرها في سورة البقرة، ونذكر الآن ما يختص بهذه السورة.

قال ابن عباس وابن جبير والضحاك: هذه حروف دالة على أسماء من أسماء الله تعالى، الكاف من كبير. وقال ابن جبير أيضاً: الكاف من كاف، وقال أيضاً: هي من كريم. فمقتضى أقواله أنها دالة على كل اسم فيه كاف من أسمائه تعالى.

قالوا: والهاء من هادٍ، والياء من على، وقيل: من حكيم.

وقال الربيع بن أنس: هي من يا من لا يجير ولا يجار عليه.

قال ابن عباس: والعين من عزيز، وقيل: من عليم، وقيل: من عدل، والصاد من

<sup>(1)</sup> هو الإمام، العلامة، شيخ المفسرين أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية الأندلسي المحاربي، كان إماما في الفقه، وفي التفسير، وفي العربية، قوي المشاركة، ذكيا فطناً مدركاً، من أوعية العلم. ولد سنة 480هـ، ولي قضاء المرية في سنة 529هـ له: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، والمجموع، في ذكر مروياته وأسماء شيوخه. توفي سنة 541هـ، وقيل سنة 542هـ انظر: الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال، ت: السيد عزت العطار الحسيني، ط. مكتبة الخانجي، القاهرة، الثانية، 1374 هـ - 1955 م، ص367، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، لأحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي، ط. دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967 م، ص389، فوات الوفيات، لمحمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر الملقب بصلاح الدين، ت: إحسان عباس، ط. دار صادر، بيروت، الأولى، 1973 م، (256/2)، السير المقسرين العشرين، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت: علي محمد عمر، ط. مكتبة وهبة، القاهرة، الأولى، 1396هـ، ص60.

صادق.

وقال قتادة: بل: (كهيعص) بجملته اسم للسورة.

وقالت فرقة: بل هي اسم من أسماء الله تعالى، وروي عن على بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كان يقول: يا (كهيعص) اغفر لي. فهذا يحتمل أن تكون الجملة من أسماء الله تعالى، ويحتمل أن يريد على بن أبي طالب رضي الله عنه أن ينادي الله تعالى بجميع الأسماء التي تضمنها (كهيعص) كأنه أراد أن يقول: يا كريم، يا هادي، يا علي، يا عزيز، يا صادق اغفر، فجمع هذا كله باختصار في قوله: يا (كهيعص).

وقال ابن المستنير (1) وغيره: (كهيعص) عبارة عن حروف المعجم، ونسبه الزجاج إلى أكثر أهل اللغة ، أي هذه الحروف منها" (2).

قلت: ومما صح في شأن حروف المعجم:

1 - قول علي رضي الله عنه: "يا كهيعص اغفر لي $^{(3)}$ .

2- قول ابن عباس رضي الله عنه: " { كهيعص } : كاف من كافي، ويا من حكيم،

<sup>(1)</sup> هو الإمام اللغوي أبو علي محمد بن المستنير الشهير بقطرب، ويقال إنه إنما سمي قطرباً لأن سيبويه كان يُخرج فيراه بالأسحار على بابه، فيقول: إنما أنت قطرب ليل. والقطرب دويبة تدب. له: معاني القرآن، وغريب الحديث، والأضداد، والقوافي، وغير ذلك. توفي سنة 206ه. انظر: أخبار النحويين البصريين، للحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، ت: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، ط. مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1373 هـ - 1966 م، ص98، طبقات النحويين واللغويين، لابن مذحج الإشبيلي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. دار المعارف، الثانية، بدون، ص99، تاريخ العلماء النحويين، للتنوخي، ت: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، ط. هجر، القاهرة، الثانية 1412هـ - 1992م، ص89، إنباه الرواه (1973)، طبقات المفسرين، لمحمد بن علي بن أحمد الداوودي المالكي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، بدون. (256/2).

<sup>(2)</sup> المحرر الوجيز (3/4).

<sup>(3)</sup> أخرجه الدارمي في الرد على المريسي (174/1)، وابن جرير في تفسيره (141/18)، وحسن إسناده الدكتور هشام الصينى في أقوال الصحابة المسندة في مسائل الاعتقاد، رقم (745).

وعين من عليم، وها من هاد، وصاد من صادق" $^{(1)}$ .

3- قول الشعبي رحمه الله، وقد أنه سئل عن: ( الر ) و ( حم ) و ( ص )، قال: "هي أسماء من أسماء الله تعالى" (<sup>2</sup>).

-1 قول السدي $^{(3)}$  رحمه الله: "فواتح السور من أسماء الله عز وجل $^{(4)}$ .

الوجه التاسع: أن نسبة التفويض إلى السلف من الصحابة والتابعين والأئمة فيه أعظم القدح والذم لهم، لما فيه من نسبتهم إلى الجهل بما وصف الله به نفسه، في عشرات الآيات، ووصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم في أضعاف ذلك من الأحاديث، فلو كانت معاني هذه الألفاظ خافية عليهم، للزمهم السؤال عنها، فسكوتهم عن معرفة معناها، رضى بالجهل، وإعراض عن طلب العلم في أعظم المقاصد.

قال ابن القيم رحمه الله: "ثم من المحال أن يكون خير الأمة وأفضلها وأعلمها وأسبقها إلى كل فضل وهدى ومعرفة قصروا في هذا الباب فجفوا عنه أو تجاوزوا فغلوا فيه، وإنما ابتلي من خرج عن منهاجهم بمذين الداءين، وهدوا لأحد الانحرافين. وبُزْل الإسلام وعصابة الإيمان وحماة الدين هم الذين كانوا في هذا الباب قائلين بالحق معتقدين له داعين إليه...

<sup>(1)</sup> أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (3/3)، والدارمي في الرد على المريسي (173/1)، وابن جرير في تفسيره بنحوه (137/18)، وإسناده صحيح، كما في أقوال الصحابة المسندة في مسائل الاعتقاد، رقم (748).

<sup>(2)</sup> أخرجه ابن جرير في تفسيره (10/15)، وإسناده حسن، كما قال الدكتور عبد العزيز بن عبد الله المبدل، في أقوال التابعين في مسائل التوحيد والإيمان، رقم (942).

<sup>(3)</sup> هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي، الإمام، المفسر، أبو محمد الحجازي، ثم الكوفي، الأعور، أحد موالي قريش. حجازي الأصل، عاش في الكوفة، روى عن أنس بن مالك وابن عباس وغيرهما. أخرج له الجماعة إلا البخاري. مات سنة 127هـ. انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، ت: إحسان عباس، ط. دار صادر، بيروت، الأولى، 1968م، (323/6)، والطبقات، لخليفة بن خياط، ت: د سهيل زكار، ط. دار الفكر، بيروت، 1414 هـ- 1993م، ص275، التاريخ الكبير، للبخاري، ط. دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، بدون، (360/1)، السير (264/5)، طبقات المفسرين، للداوودي (110/1).

<sup>(4)</sup> أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (233/1)، وإسناده حسن، كما في أقوال التابعين في مسائل التوحيد والإيمان، رقم (944).

ومن المحال أن يكون تلاميذ المعتزلة وورثة الصابئين وأفراخ اليونان الذين شهدوا على أنفسهم بالحيرة والشك وعدم العلم الذي يطمئن إليه القلب، وأشهدوا الله وملائكته عليهم به، وشهد به عليهم الأشهاد من أتباع الرسل، أعلمَ بالله وأسمائه وصفاته وأعرف به ممن شهد الله ورسوله لهم بالعلم والإيمان، وفضلهم على من سبقهم ومن يجيء بعدهم إلى يوم القيامة ما خلا النبيين والمرسلين، وهل يقول هذا إلا غبي جاهل لم يقدر قدر السلف، ولا عرف الله ورسوله وما جاء به" (1).

فتبين بهذا أن السلف بريئون من مذهب التفويض، مثبتون للمعاني اللائقة بجلال الله تعالى وكماله، وإنما فوضوا الكيف.

(1) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي ابن القيم، ت: د. علي بن محمد الدخيل الله، ط. دار العاصمة، الرياض، الثالثة 1418هـ- 1998م، (160/1).